# دور الإنفاق العمومي على قطاع التربية والتعليم في تــراكم رأس المـــال البشري في الجزائر

**د. عدمان مريزق/ أستاذ محاضر بالمدرسة العليا للتجارة- الجزائر**

**الملخص**

أصبح الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم، استثمار في المستقبل المشترك للمجتمعات، وذلك لأن المعارف الكامنة في الأصول غير المادية مهمة في الفعالية الاقتصادية ونمو المؤسسات والدول.

في هذا السياق، أنفقت الجزائر نسبة مهمة من الناتج الداخلي الخام على التعليم، وكانت قادرة على تحسين الولوج العادل للتعليم على جميع المستويات، بالرغم من أن هذا الاهتمام جاء متأخرا.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العمومي، قطاع التربية والتعليم، رأس المال البشري.

**Résumé**

L'investissement dans le capital humain via l'éducation devient un investissement dans l'avenir collectif des sociétés parce que Les connaissances incorporées dans les actifs immatériels sont de plus en plus cruciales pour la performance économique et pour la croissance des entreprises et des pays.

Dans cette optique, l'Algérie a dépensé un important pourcentage de son PIB à l'éducation et a été capable d'améliorer l'accès équitable à l'éducation à tous les niveaux d'instruction, malgré que cet investissement était tardif.

**Mots clés** : dépense publique, secteur de l'éducation et de l'enseignement, capital humain.

## مقدمة

من المفروض أن تشكل منظومة التربية والتعليم والتكوين البيئة الخصبة التي تنبت فيها الكفاءات البشرية وتنمو باكتساب المعارف والمهارات نظريا وتطبيقيا، وتقدم للمؤسسات مسيرين ومشرفين في المستويات التنظيمية المختلفة، قادرين على خلق الفارق في بيئة تنافسية .

لكن، يعد نظام التعليم في معظم الدول العربية أحد المسببات الرئيسية في الاختلالات بين العرض والطلب على القوى العاملة في سوق العمل. ووقاية لتآكل رأس المال البشري للدولة، لما

لمستوى التعليم والتدريب من آثار فعالة على معدلات النمو الاقتصادي، قامت العديد من الدول بالاستثمار في رأس مالها البشري من خلال تنمية وإصلاح نظمها التربوية.

وفيما يتعلق بحالة الجزائر، فالتعليم في يتسم نسبيا بالضعف وعدم الفعالية والجاذبية سواء على مستوى الأداء والتكوين، مما ينعكس في إنتاجية العامل بعد ذلك.

ومن هذا المنطلق قد تم تخصيص هذا البحث للتطرق إلى واقع رأس المال البشري في الجزائر وأثر النفقات العمومية في قطاع التربية والتعليم في تـــراكم رأس المـــال البشري. وذلك من خلال أربعة أقسام أساسية: سيتناول القسم الأول علاقة التعليم بسوق العمل والتوجه الجديد في دليل التنمية البشرية . بينما يتطرق القسم الثاني لمؤشرات الرأس المال البشري في الجزائر. في حين سيتعرض القسم الثالث للنفقات العمومية على التربية والتعليم في الجزائر. وأخيرا، سيخصص القسم الأخير لعرض مؤشرات التعليم في الجزائر.

**أولا: علاقة التعليم بسوق العمل والتوجه الجديد في دليل التنمية البشرية**

سنستهل هذا البحث بمقدمة نراها ضرورية، ممثلة في علاقة التعليم بسوق العمل، بالإضافة إلى عرض مختصر للتوجه الجدي في دليل التنمية البشرية، الذي يعد التعليم من مكوناته الأساسية.

**1- علاقة التعليم بسوق العمل**

تندرج هذه العلاقة في إطار علاقة الدول بالمواطنين من منطق الدولة المهيمنة (المنتج الوحيد/المستثمر الوحيد)، كما تشرف الجزائر مع المدرسة ومؤسسات التعليم بدون منافسة من قبل القطاع الاقتصادي. و بالتالي تقوم بالتوظيف و توفير فرص للخريجين من خلال مؤسساتها.

وترتب عن ذلك في العقود السابقة(1) :

- كل من حصل على تكوين يجد العمل (عقود العمل مسبقة بعقود التكوين)
- التعليم للجميع نتج عنه عزلة المنظومة عن حاجات الاقتصاد و سوق العمل
- تطور سوق العمل في الجزائر يعكس التفاوت والاحتلال في العلاقة بين هذه المنظومة وسوق العمل.
- و رغم ذلك كان التشغيل المستقبل أحد الانشغالات الكبرى حتى سنة 1986.

- توقف النمو الاقتصادي وتفاقم البطالة، تغيرت العلاقة بين التعليم وعالم الشغل وبالتالي إطار جديد لاقتصاد العمل أي جميع العوامل المحددة للعرض و الطلب في قطاع، التعليم و سوق العمل حاضرة.
- ولذلك تحول شعار المدرسة للجميع السابق إلى ضرورة أن تكون هذه المدرسة تتسم بالنوعية ويمكن فيها التمييز بين تكافؤ الفرص في الحصول على المعرفة وبين التعلم الجماهيري.
- وبالتالي أصبح من الضروري وجود علاقة بين التعليم واحتياجات سوق العمل في ظل الارتفاع في سوق البطالة، والاستجابة للتطور التكنولوجي والمعلوماتي، بالإضافة لسد الفجوة بين الأعداد الهائلة والاستجابة من طرف سوق العمل.

**2- التوجه الجديد في دليل التنمية البشرية**

يقدم دليل التنمية البشرية معدلات إجمالية تحجب فوارق كبيرة في توزيع التنمية البشرية بين السكان في أي بلد. وكانت التقديرات التي تضمنتها تقارير سابقة لقياس عدم المساواة جزئية (تقتصر على الدخل فقط مثلا) أو تغطي عددا قليلا من البلدان (15 بلدا في عام 2006). ويطلق تقدير هذا العام دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، مسترشدا بفكرة جديد أطلقها تقرير التنمية البشرية للمكسيك عام 2002، ثم تبناها التقرير الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية. وهذا الدليل الجديد يقارن بدليل التنمية الأصلي. ويبين عدم المساواة في كل بعد من أبعاد دليل التنمية البشرية في عدد كبير من البلدان.

ويمكن عرض الخسائر في قيمة التنمية البشرية بسبب عدم المساواة في مختلف الأبعاد

الشكل(1):الخسائر في قيمة التنمية البشرية بسبب عدم المساواة في مختلف الأبعاد

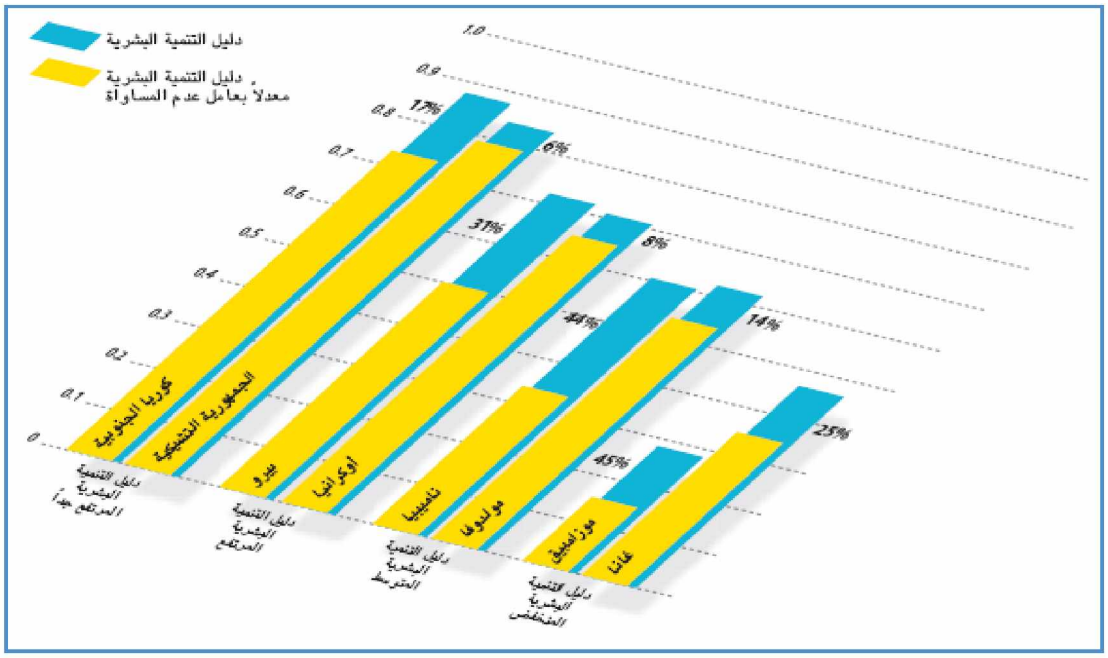


ملاحظة-الأرقام الجانبة للخانات هي النسب المئوية للخسائر الناجمة عن عدم المساواة المتعدد الأبعاد (انظر الجدول الإحصائي 5).
المصدر-حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى قاعدة بيانات الكتب.

**المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010، الفصل الخامس، ابتكارات في قياس عدم المساواة والفقر، ص88.**

## ثانيا: مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر

سيتم التطرق في هذا الجزء لمؤشرات رأس المال البشري المعتمدة دوليا وذلك من خلال تقديم قيم هذه المؤشرات والترتيب العالمي للجزائر على أساس هذه المؤشرات.

### مؤشر التنمية البشرية IDH:

لحساب مؤشر التنمية البشرية IDH كما جاء في معظم التقارير الخاصة بالتنمية البشرية، نتبع الخطوات التالية:

### 1- مؤشر الأمل في الحياة:

ويحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

مؤشر الأمل في الحياة = (القيمة الحقيقية – القيمة الدنيا) / (القيمة العظمى – القيمة الدنيا)

ومنه مؤشر الأمل في الحياة =(القيمة الحقيقية – 25 ) / (85 – 25 )

وانطلاقا من هذه العلاقة تم حساب مؤشر الأمل في الحياة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (1): مؤشر الأمل في الحياة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2006

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأمل في الحياة | 70 .6 | 69 .2 | 73 .4 | 73.9 | 74.8 | 74.6 | 75,7 |
| المؤشر (%) | 0.76 | 0 .736 | 0.806 | 0.815 | 0.83 | 0.826 | 0.845 |

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر الأمل في الحياة في الجزائر انخفض من سنة 2000 إلى 2001، ثم ارتفع بعد ذلك، وهذا راجع إلى اهتمام الحكومة بالإنفاق على القطاع الصحي وتعميم الصحة العمومية والعلاج على المستوى الوطني ، والذي كان له تأثير ايجابي في القضاء على عدة أمراض خطيرة.

وبلغ توقع الحياة عند الولادة سنة 2008عند الرجال والنساء على التوالي: 74.7 سنة و74.8 سنة، بينما بلغ الإجمالي 75.7 سنة (3).

بينما بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 72.9 سنة، عام 2010 (4):

ويمكن عرض تطور الناتج الداخلي الخام وموازنة الصحة في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول(2): تطور الناتج الداخلي الخام وموازنة الصحة في الجزائر

| | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نفقة الصحة كنسبة من الناتج الداخلي الخام | 3.7 | 3.6 | 3.7 | 3.5 | 4.2 | 4.3 | 4.55 | 4.8 |
| نفقة الصحة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام | 2.81 | 2.80 | 2.71 | 2.65 | 3.40 | 3.61 | 3.95 | 4.30 |
| نفقة الصحة الخاصة كنسبة من الناتج الداخلي الخام | 0.88 | 0.79 | 0.98 | 0.85 | 0.79 | 068 | 0.59 | 0.49 |

Source : perspective monde, Dépenses en santé (total) (% du PIB) Algérie
http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=TUN&codeStat=SH.XPD.PRIV.ZS&codeStat2=x

2- **مؤشر مستوي التعليم** : والذي يشمل مؤشر القراءة والكتابة ومؤشر التمدرس كما يلي:

مؤشر التمدرس = ( القيمة الحقيقة – القيمة الدنيا "0" ) /(القيمة العظمي"100" – القيمة الدنيا"0").

مؤشر القراءة والكتابة =( القيمة الحقيقة – القيمة الدنيا "0")/(القيمة العظمي"100"– القيمة الدنيا"0").

واللذان يسمحان لنا بحساب مؤشر مستوى التعليم بناءا على العلاقة التالية:

مؤشر مستوى التعليم = 2 /3 * (مؤشر القراءة والكتابة ) + 1 /3 * (مؤشر التمدرس).

ومن خلال العلاقات السابقة وبعد الحسابات تم التحصل على النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول (3) :تطور مؤشر مستوى التعليم في الجزائر خلال الفترة 2000 -2006.

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل القراءة والكتابة | 0.6622 | 0.678 | 0 .6913 | 0.701 | 0.716 | 0.72 | 0.724 |
| معدل التمدرس | 0.8855 | 0.9067 | 0.9194 | 0.9311 | 0.9358 | 0.9385 | 0.9407 |
| مؤشر مستوى التعليم | 0,74 | 0,75 | 0,77 | 0,78 | 0,79 | 0,79 | 0,80 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة التربية الوطنية

سجل كل من مؤشر القراءة والكتابة ومؤشر التمدرس ارتفاعات وتطورات متتالية خلال الفترة من 2000 - 2006 ولكن بمعدلات متفاوتة . وبالتالي فانه من البديهي أن يسجل مؤشر مستوي التعليم ارتفاعا أيضا خلال الفترة نفس الفترة، حيث قفز من 0.74 إلى 0.80 ويرجع هذا التحسن في مستوي

التعليم إلى انتشار الوعي والثقافة التعليمية بين أفراد المجتمع وكذا مجهودات الدولة من خلال التعليم ومجانيته.

**3 . مؤشر الناتج الداخلي الخام**

يعتمد حساب هذا المؤشر على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ويحسب بالطريقة التالية:

مؤشر الناتج الداخلي الخام:

(لوغاريتم القيمة الحقيقة – لوغاريتم القيمة"100")/(لوغاريتم القيمة "40000"– لوغاريتم القيمة "100")

وانطلاقا من هذه العلاقة تم حساب هذا المؤشر والذي تم تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول (4) : تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000 -2006 .

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نصيب الفرد من PIB بالآلاف | 6,21 | 6,24 | 6,40 | 6,73 | 6,97 | 7,20 | 7,21 |
| مؤشرPIB | 0,69 | 0,69 | 0,69 | 0,70 | 0,71 | 0,71 | 0,71 |

المصدر: وزارة المالية.

بينما بلغ نصيب الفرد من PIB بالآلاف 8.32 سنة 2010(5).

سجل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ارتفاعا متواصلا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010، ويعود الفضل في ذلك إلى محاولات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وارتفاع مداخيل قطاع المحروقات .

وعليه يمكن حساب مؤشر التنمية البشرية IDH والمتمثل في المتوسط الحسابي للمؤشرات الثلاثة السابقة:

**مؤشر التنمية البشرية:** 3/1(مؤشر الأمل في الحياة + مؤشر مستوي التعليم + مؤشر الناتج المحلي الخام)

وانطلاقا من هذه العلاقة يتم حساب مؤشر التنمية البشرية IDH في الجزائر .

الجدول (5): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2006:

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر التنمية البشرية | 0,73 | 0,73 | 0,76 | 0,77 | 0,78 | 0,78 | 0,79 |

المصدر: تم إعداده بناءا على مجموعة من الإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر عرف استقرار نسبيا بعد سنة 2001. أما حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية الصادرسنة2010 تصنف الجزائر المرتبة 84 من مجموع 169 دولة بمؤشر قدر بـــ0.792.

**4- مؤشر الأمية**

مؤشر الأمية لا يقل أهمية عن مؤشر التنمية البشرية فهو من أهم مؤشرات قياس رأس المال البشري ، والجدول التالي يظهر نسبة الأمية في الجزائر .

الجدول (6) : تطور نسبة الأمية في الجزائر خلال الفترة 1990 -2006 .

| السنوات | 1990 | 1995 | 1998 | 2002 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الأمية | 40,62 | 38,4 | 31,9 | 26,5 | 15,6 |

المصدر : معطيات إحصائية مختلفة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الأمية في الجزائر في انخفاض مستمر حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة1990 بـــ 40.62 % وهي نسبة عالية مقارنة بسنة 1995 و1998 و2002 بنسب 38.4 %، 31.9 % و26.5% على التوالي وهذا راجع إلى مشاكل العشرية الماضية ، أما في السنوات الأخيرة فعرفت معدلات الأمية في الجزائر انخفاضات كبيرة مسجلة 15.6%سنة 2006، وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بقطاع التربية والتعليم عن طريق سياسة التعليم الشامل بفضل إجبارية ومجانية التعليم، وبرامج محو الأمية التي تطبقها السلطات العمومية.

**5- معدلات الالتحاق بالمدارس**

تتعلق معدلات الالتحاق بالمدارس بنسبة تمدرس الأطفال الذين بلغوا سن ست سنوات أي بلغوا سن التمدرس. ويوضح الجدول المرفق المعطيات حسب نسب التمدرس.

الجدول (7): تطور نسبة تمدرس الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس خلال 2000 - 2006.

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأطفال في سن التمدرس | 745,86 | 745,32 | 694,64 | 645,87 | 636,83 | 604,79 | 582,54 |
| الأطفال المتمدرسين | 695,44 | 700,81 | 647,96 | 608,66 | 606,21 | 580,89 | 558,37 |
| النسبة الحقيقية للتمدرس | 93% | 94% | 93% | 94% | 95% | 96% | 96% |

المصدر: وزارة التربية الوطنية .

يتجلى من الجدول أعلاه أن نسبة التلاميذ المتمدرسين شهد استقرارا نسبيا.

**ثالثا: النفقات العمومية على التربية والتعليم في الجزائر**

تعتبر النفقات الحكومية أهم مصدر لقطاع التربية الوطنية لتغطية مختلف التكاليف، والتي تتمثل خاصة في ميزانيتي التسيير والتجهيز وذلك بهدف النهوض بالقطاع وزيادة إنتاجيته.

**1 - النفقات المخصصة لوزارة التربية الوطنية كنسبة من الإنفاق الحكومي**

لقد خصصت الحكومة الجزائرية مبالغ هامة وكبيرة لقطاع التربية باعتباره مصدرا هاما في تراكم رأس المال البشري. والجدول التالي يوضح تطور الميزانية العامة لقطاع التربية مقارنة بالميزانية العامة للدولة خلال الفتر1990 إلى غاية2006.

الجدول (8) : تطور الميزانية الإجمالية لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 1990 - 2006

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الميزانية العمومية | 1 251,79 | 1 255,57 | 1 602,34 | 1 711,11 | 1 920 | 1 950 | 2 376,87 |
| ميزانية التربية الوطنية | 154,76 | 167,21 | 182,29 | 202,57 | 224,74 | 253,10 | 263,03 |
| نسبة | 12% | 13% | 11% | 12% | 12% | 13% | 11% |

**المصدر** : من إعداد الباحث بناءا على معطيات وزارة التربية .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة ميزانية التربية الوطنية إلى ميزانية العامة للدولة عرفت استقرار نسبيا خلال الفترة الممتدة من 1990و 2006.

**2 - النفقات المخصصة لقطاع التربية الوطنية كنسبة من الناتج الداخلي الخام**

بعد أن تطرقنا إلى تطور النفقات كنسبة من الإنفاق الحكومي، سيتم إظهار تطور هذه النفقات كنسبة من الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي:

الجدول (9) : تطور نفقات قطاع التربية الوطنية كنسبة من PIB خلال الفترة 2000 -2006 .

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة(%) | 3,79 | 3,95 | 4,10 | 3,85 | 3,68 | 3,35 | 3,11 |

**المصدر** : من إعداد الباحث بناءا على معطيات وزارة التربية .

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة المئوية لنفقات التربية الوطنية، ارتفعت ما بين سنة 200 و2002، ثم بدأت في الانخفاض، حيث بلغت أكبر قيمة لها سنة 2002 بـــ 4.10 % وأقل نسبة سنة 2006 بـــ 3.11%.

**3- نفقات التسيير**

تمثل النفقات المخصصة للتسيير الجانب الأكبر من مجمل نفقات الدولة، باعتبار أن ميزانية التسيير تتشكل في معظمها من أجور المستخدمين. ويمكن لنا تلخيص أهم نفقات القطاع الحكومي المتمثلة في ميزانية التسيير لقطاع التربية الوطنية من خلال الجدول التالي:

الجدول(10): ميزانية التسيير لقطاع التربية الوطنية بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2000 – 2006.

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التسيير بالأسعار الجارية | 132,75 | 137,41 | 158,11 | 171,11 | 186,62 | 214,4 | 222,04 |
| الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك | 454 | 473 | 479 | 492 | 509 | 518 | |
| نفقات التسيير بالأسعار الثابتة | 29,26 | 29,07 | 32,99 | 34,801 | 36,637 | 41,43 | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نمو نفقات التسيير | 0,03 | -0,01 | 0,13 | 0,05 | 0,05 | 0,13 | |

المصدر : وزارة التربية الوطنية

يظهر لنا من خلال الجدول أن نمو نفقات التسيير عرفت تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2006، وسجلت أكبر قيمة سنة 2006.

**4- ميزانية التجهيز**

بالإضافة إلى ميزانية التسيير التي رصدت لها الحكومة الجزائرية مبالغ هامة نجد أيضا ميزانية التجهيز والتي تخص في معظمها بناء المؤسسات التربوية والمشاريع الاستثمارية التربوية والأدوات المستعملة في المؤسسات التعليمية من طاولا ت وكراسي، بالإضافة إلى مختلف التجهيزات والتي بدورها تساهم بشكل فعال في سير الحياة اليومية للمدارس و الثانويات على مستوي التراب الوطني .

يوضح لنا الجدول التالي إحصائيات معدل نمو ميزانية التجهيز في قطاع التربية بالأسعار الثابتة إلى إجمالي ميزانية التجهيز الوطنية.

الجدول(11): تطور ميزانية التجهيز بالأسعار الثابتة لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة2000 - 2006

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التربية الوطنية | 22,01 | 29,8 | 24,18 | 31,46 | 38 | 39 | 31,46 |
| الرقم القياسي الضمني الانكماشي | 623,13 | 633,81 | 639,08 | 708,51 | 780,41 | 918,32 | 1011,68 |
| نفقات التربية الوطنية بأسعار ثابتة | 3,53 | 4,70 | 3,78 | 4,44 | 4,88 | 4,21 | 3,11 |
| معدل النمو | -15 | 33 | -20 | 17 | 10 | -14 | -26 |

المصدر : وزارة التربية الوطنية (بيانات إحصائية)

من خلال جدول نلاحظ أن معدل نمو ميزانية التجهيز لقطاع التربية الوطنية عرف تذبذبات كبيرة بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغ اكبر قيمة له سنة 2001 بـــ 55 % وادني قيمة له سنة 2006 بـــ - 26 %.

**رابعا: مؤشرات التعليم في الجزائر**

لقد اكتسى التعليم أهمية خاصة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في نفس الوقت. وقد أعتبر التوسع التي شهدته الأنظمة التعليمية للدول الصناعية باتجاه التعليم المستمر والتعليم المفتوح استجابة طبيعية للمعدل المتسارع للنمو الاقتصادي، ولقد اختلفت نسب الإنفاق بين دولة ودولة أخرى بسبب اختلاف ناتجها الإجمالي القومي.

وقد اقترحت عدة مؤشرات مهمة لمعرفة أثر التعليم على الفرد والمجتمع تتلخص أهمها :

**1- نصيب التلميذ من الإنفاق على التربية والتعليم**

نهدف من خلال هذا العنصر إلى حساب التكلفة الإجمالية لكل تلميذ، وهذا لمعرفة مجهودات الدولة في الإنفاق على الأطفال المتدرسين.

وتحسب تكلفة كل تلميذ على أساس النفقات التي تنفقها الدولة على قطاع التربية وذلك من خلال الميزانية المخصصة لها، حيث تقسم الميزانية العامة للتربية الوطنية على عدد التلاميذ في جميع هذه المراحل (التعليم الإجباري، التعليم الثانوي)، ويمكن أن نلخص الإحصائيات المحصل عليها في هذا الجانب من خلال الجدول التالي:

جدول (12): نصيب التلميذ من الإنفاق على التربية و التعليم

| **السنوات** | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التعليم(مليار دج) | 154,76 | 167,21 | 182,29 | 202,57 | 224,74 | 253,10 | 263,03 |
| عدد التلاميذ (مليون) | 7,66 | 7,71 | 7,85 | 7,89 | 7,85 | 7,74 | 7,59 |
| نصيب كل تلميذ( ألف دج) | 20,20 | 21,68 | 23,22 | 25,66 | 28,62 | 32,70 | 34,64 |

المصدر: وزارة التربية الوطنية.

يتجلى من خلال الجدول أعلاه أن نصيب التلميذ الجزائري من الإنفاق العام الخاص بقطاع التربية في تزايد مستمر، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2006 بـــ 34,64 ألف دج .

ويمكن توضيح نتائج الجدول بالمنحنى البياني التالي :

## 2- نسبة التمدرس والتسرب

### 2-1- نسبة التمدرس مابين 6 -15 سنة

تمثل نسبة التمدرس بعدد التلاميذ الملتحقين أو المسجلين في المداس الابتدائية والكماليات وهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم مابين 6 و15 سنة. والجدول التالي يلخص المعطيات حسب نسبة التمدرس .

الجدول (13): تطور نسبة التمدرس بين 2000 – 2006

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأطفال في سن التمدرس | 7 458 | 7 385 | 7 282 | 7 159 | 7 017 | 6 858 | 6 684 |
| الأطفال المتمدرسين | 6 604 | 6 696 | 6 696 | 6 666 | 6 567 | 6 437 | 6 288 |
| النسبة الحقيقية للتمدرس | 88,55 | 90,67 | 91,94 | 93,11 | 93,58 | 93,85 | 94,07 |

المصدر: وزارة التربية الوطنية

يلاحظ انطلاقا من الجدول أن نسبة التمدرس في تطور مستمر وبوتيرة بطيئة وبلغت أكبر نسبة سنة 2006 بـــ 94,07 %.

### 2-2- نسبة التخلي عن الدراسة :

تتمثل نسبة التخلي عن الدراسة في عدد التلاميذ الذين لا يكملون دراستهم ويضطرون إلى مغادرة المدرسة في سن مبكرة وذلك إما لظروفهم التي لا تسمح لهم بمواصلة الدراسة كتدهور المستوى المعيشي، توجه مبكرا إلى الحياة العملية لمساعدة عائلاتهم المحتاجة ، أو بسبب الرسوب المتكرر الذي لا يسمح لهم بمداولة الدراسة.

ويوضح الجدول التالي نسبة التخلي عن الدراسة في كل من التعليم الإجباري والتعليم الثانوي.

الجدول (14) : نسبة التخلي عن الدراسة خلال الفترة 2000 -2008

عدد التلاميذ بالآلاف

| السنوات | | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإجباري | عدد التلاميذ | 391 | 345 | 335 | 371 | 397 | 414 | 385 |
| | نسبة التخلي | 6% | 5% | 5% | 5% | 6% | 6% | 6% |
| الثانوي | عدد التلاميذ | 173 | 149 | 151 | 152 | 182 | 155 | 196 |
| | نسبة التخلي | 19% | 15% | 15% | 14% | 16% | 14% | 17% |
| المجموع | عدد التلاميذ | 563 | 494 | 487 | 523 | 579 | 569 | 581 |
| | نسبة التخلي | 7% | 6% | 6% | 7% | 7% | 7% | 8% |

المصدر : المديرية الفرعية للإحصاء بوزارة التربية الوطنية .

بعد ملاحظتنا للجدول أعلاه يظهر لنا أن نسبة التخلي عن الدراسة بلغ 8% كحد أقصى لها و6% كحد أدنى لها ، كما نلاحظ أن نسبة التخلي عن الدراسة في المرحلة الإجبارية اقل منها في المرحلة الثانوي ، حيث يظهر لنا جليا أن النسبة مرتفعة نوعا ما في المرحلة الاختيارية إذ تتراوح في معظمها مابين 14% و19 %. كما نلاحظ أنها بدأت في السنوات الأخيرة بالتناقص وهذا راجع لمجهودات الدولة من اجل محاربة التسرب المدرسي الذي أصبح يهدد الواقع العملي والعلمي في الجزائر، أما بالنسبة للمرحلة الإجبارية فتكاد تكون ثابتة كونها إلزامية لكل فرد بلغ سن السادسة، إذ بلغت أقصاها 8% وأدناها 5%سنة 2001 .

**خاتمة**

تشير نظريات التنمية الاقتصادية إلى أن تراكم رأس المال البشري يعتبر من بين محركات النمو الاقتصادي، وبالتالي العلاقة واضحة بين الاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم وفعالية المؤسسات والمجتمع.

وتعتبر الجزائر من الدول التي اهتمت برأس المال البشري وذلك بتخصيص مبالغ وميزانيات، نقول أنها مقبولة، لتحسين مستويات النفقات العمومية على التعليم بمختلف أنواعه، ورغم هذه المجهودات

المبذولة ، إلا أنه ما زالت تنتظرها تحديات كبيرة لبلوغ المستوي المنشود، عن طريق إعادة النظر في توزيع ميزانية القطاع، بالتركيز على النتائج وليس على الأنشطة.

كما يمكن أن نسجل بأنه، رغم أهمية التعليم التابع للدولة لا تزال تغلب عليه ثقافة الكم وعدم الاهتمام بالنوعية وما يتطلب ذلك في إرساء قواعد الإدارة الرشيدة. وبالتالي هناك ضرورة لإعداد برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى ردم الفجوة بين الموارد المحلية والموارد البشرية العالمية، عن طريق تكثيف وتركيز وتسريع عملية التنمية التعليمية.

**التهميش**

(1) بوحفص حاكمي ، منظومة التربية والتعليم وسوق العمل دراسة حالة الجزائر، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران - المملكة العربية السعودية.

(2) تقرير التنمية البشرية 2010، الفصل الخامس، ابتكارات في قياس عدم المساواة والفقر، ص87.

(3) office national des statistiques, Démographie algerienne2005, Données statistiques, n°4425 .

(4) تقرير التنمية البشرية 2010، دليل التنمية البشرية وعناصره، الملحق الاحصائي، ص 148.

(5) تقرير التنمية البشرية 2010، دليل التنمية البشرية وعناصره، الملحق الاحصائي، ص 148.